

المرشحون دعوا المواطنين إلى المشاركة الإيجابية والحكومة إلى التأكد من سلامة إجراءات الانتخابات المقبلة

# الرومي: سأترشح لرئاسة مجلس الأمة المقبل

## الصالح: إجراءات الانتخابات الحالية سليمة ولا تشوبها شائبة



مبارك الخرينج



سعدون حماد



دييوسف الزلزلة



عبدالله الرومي

سيكون لي فيها وقفة جادة. احتفال

من ناحيته قال مرشح الدائرة الثالثة المهندس عادل الخرافي «أتيت إلى التسجيل اليوم وهو احتفال بالنسبة للشعب الكويتي لتعود ممارسة السلطة للشعب الكويتي من خلال مجلسه». وشدد على أنه قبل بحكم المحكمة الدستورية، واليوم أشرك لأداء الواجب الوطني، ولأخذ دورنا من أجل معالجة الطغح السياسي الذي أخذ أكثر من اللازم.

ولفت إلى أن الطعن في المجلس القادم وارد وهو حق كل مواطن، مشيراً إلى أن الحل كان بسبب خلل في الإجراءات، لذلك على الحكومة أن تعتمد على الكفاءات من التجارب والأخطاء السابقة، بدلاً من الاستياء العام الذي يعيشه الشارع اليوم.

وأضاف إن الكثير من الناس يقولون إلى متى مجلس الأمة يصل؟ مؤكداً على أن هناك خطأ ولابد من محاسبة الحكومة على هذا الخطأ، وعليها أن تستعين بجهاز متخصص لإدارة البلاد.

ورداً على سؤال حول اتهام المجلس السابق بالفشل قال الخرافي: أقول لمن يردد هذا الكلام «الله يسامحك»، فالمجلس السابق كان مجلس إنجازات والأرقام هي التي تحكي، إلا أنه كان مجلساً عاقلاً يتعامل مع الأدوات الدستورية برفق، ولم يكن عندنا تشنجا أو خروجاً عن التنمية.

ولفت إلى أن دوره في المجلس السابق كان التهذبة، متوقفاً أن تكون ملامح المجلس القادم مختلفة عن السابق، فسوف يكون مندمجاً بين النواب المخضرمين والوجوه الجديدة بنسبة متساوية.

جاءه من ناحيته قال مرشح الدائرة الرابعة منيف العلاطي: رشحت نفسي لأكون جندياً لهذا الوطن وخادماً للشعب، وخدمة الكويت وأهلها، ورفض الخروج إلى الشارع في مسيرات، التي لم نجن منها سوى الفوضى.

وأضاف أن الكويت تحتاج أن نقدم لها أكثر مما أعطتنا، لذلك سوف أسعى إلى ضخ الدماء الجديدة في وزارات الدولة وإحالة القيادات التي عشعشت في الوزارات والمؤسسات الحكومية إلى التقاعد.

بدوره قال جاسم صالح الحدي (الدائرة الأولى) أنه يطمح من خلال ترشيحه إلى خدمة الكويت، التي تنادي بأبناءها اليوم من أجل الرقي ووضع خطط تنمية بعد أن توقفت العملية التنموية.

وأشار إلى أن اليوم فرصة لمن لم يشارك في الدورة السابقة استجابة لدعوة لصاحب السمو الأمير بالمشاركة من أجل وضع الكويت على طريق التنمية بعيداً عن النظرة الشخصية التي طغت على مصلحة الكويت، متمنياً جدياً الحكومة ووضع خطة واضحة تسير ابقيتها من 6

## أحمد الحمود: سنطبق القانون على الجميع دون استثناء في الفرعيات وشراء الأصوات



(سعود سالم - قاسم باشا - هاني عبدالله)

وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود متفقاً الإدارة العامة للانتخابات

سوف يقومون بتنظيم مسيرات ومظاهرات في الأسبوع المقبل، وشدد أنه لن يسمح لأي وفد أياً من انه سوف يطبق القانون وأنه أعطى تعليمات لقيادات الداخلية بالتعامل بحزم في هذا الصدد وتطبيق القانون وإبعاد المتظاهرين عن البلد مهما كان عددهم، وتابع هذا تحذير والكويت تحترم كل وأفد على أرضها وتتعاون معه لأداء عمله الدستورية برفق، ولم يكن عندنا تشنجا أو خروجاً عن التنمية.

من الشهر المقبل موعداً للاقتراع، وأوضح أن الحكومة ترى أنه لا يوجد تفسير آخر لهذا الحكم وبالنسبة لشراء الأصوات أكد أن وزارة الداخلية سوف تطبق القانون على الكل دون استثناء، لافتاً إلى أن هناك فرقا خاصة معدة من الوزارة لتابعة كل ما يتعلق بشراء الأصوات، مبيناً أنه لا بد من وجود أدلة معينة على عملية الشراء وأن هذه الفرق سوف ترصد أي عملية لشراء الأصوات ومن ثم تحيلها للنيابة العامة وأوضح أن هناك أيضاً فرقا من الداخلية معنية بالانتخابات الفرعية.

لدينا من الإخوة حاملي الدكتوراه في القانون وبخاصة القانون الدستوري إلا أنه يوجد خلاف في الرأي حول نقاط تفسير حكم المحكمة الدستورية. وأوضح أن الحكومة كانت ستكون سعيدة لو خرج بالأمس حكم في طلب التفسير الذي قدم لها ولكن قدر الله وماشاء فعل وزاد: إن الحكومة عادت إلى تفسيرها السابق والتي ترى أنه هو الأنسب لحكم يوم 16 الماضي وإن كان ليس الأفضل وذلك لسد أي حجة أمام من يريد أن يبطل هذه الانتخابات ولذلك قرر سمو رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة فتح باب الترشح وتحديد

طالب رئيس الوزراء بالانابة ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود المرشحين بضرورة استيفاء جميع الأوراق الخاصة بهم مثلنا خبرة موظفي إدارة الانتخابات، لافتاً إلى أن وقت التسجيل للمرشح يستغرق ما يقارب الخمس دقائق.

وأضاف الحمود خلال تفقده الإدارة العامة للانتخابات أن موظفي الإدارة استفادوا من التجارب والأخطاء السابقة، وتابع موضحاً أن أسماء المرشحين في جميع المناطق سوف يعلن عنهم عقب الانتهاء من فترة الطعون قبل إجراء الانتخابات.

وطالب الصحفيين بمساعدة رجال الأمن في تنفيذ القانون وإن يراعوا الوضع داخل الكويت مشيداً بالعاملين بوزارة الداخلية.

وعن إجراء الانتخابات خلال أيام شهر رمضان المبارك، قال كانت هناك انتخابات تكميلية في شهر رمضان منذ سنوات ماضية مشيراً إلى أن الوزارة على الاستعداد للقيام بعملها في رمضان وبأي شهر بالسنة، لافتاً إلى أن العمل خلال رمضان ربما يكون فيه جهد لكن هذا واجب وطني.

وحول الانتقادات الموجهة للحكومة على خلفية إبطال مجلسين متتاليين، قال الحمود

**النجادة: الكويت تعيش مرحلة تحتاج فيها إلى المزيد من التشريعات**

**عبدالله: الصوت الواحد حقق الاستقرار السياسي في البلاد**

**الحمد: مطالبون بتفعيل دور القطاع الخاص**

أغلقت الإدارة العامة للانتخابات يومها الأول في تسجيل المرشحين على 65 مرشحاً من جميع الدوائر الخمس، وكان من بينهم امرأة، وكان من أبرز مرشحي اليوم الأول النواب السابقين مبارك الخرينج وصالح عاشور وعبدالله الرومي وروضان الروضان وسعدون حماد وفصل الدويسان، بالإضافة إلى أعضاء المجلس المبطل عادل الخرافي وعبدالله المعيوف ومبارك النجادة وعبد الحميد دشتي وخليص الصالح وخليص عبدالله وفصل الكندري وغيرهم.

وقد دعا مرشحو اليوم الأول إلى المشاركة الإيجابية من قبل المواطنين لاستكمال المسيرة الديمقراطية، متمنين على الحكومة التأكد من سلامة الإجراءات الانتخابية حتى لا يكون هناك إبطال ثالث للمجلس.

وطالبوا بحكومة قوية قادرة على تنفيذ رغبات سمو الأمير بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي، مشيدين بحكم المحكمة الدستورية بخصوص الصوت الواحد الذي قضى على الفئويين والقبلية والطائفية، مشيرين إلى أن الكويت تحتاج من أبنائها الكثير كما أعطت لهم الكثير، وتوقعوا مشاركة هذه الانتخابات لاسيما أنها ستجرى في شهر رمضان الكريم، وإلى التقاضيل:

وقال سالم عبد الرحمن البيدوان مرشح الدائرة الرابعة أن المجلس القادم سوف يستعيد شرعيته، وأنا رشحت نفسي مستقلاً واتمنى على الحكومة أن لا تقع في الأخطاء السابقة التي أدت إلى حل المجلس السابق.

بدوره قال مرشح الدائرة الثالثة عبد الكريم الكندري: رشحت نفسي من منطلق المسؤولية والمشاركة الإيجابية، التي دعنا إلى خوض الانتخابات، لافتاً إلى أن الكويت تحتاج إلى الكفاءات، وكوني أستاذاً في القانون التجاري في جامعة الكويت فطموحي أن أضع حلولاً من خلال مشاركتي في المجلس القادم في العديد من القضايا من أهمها الصحة والتعليم والبطالة.

وأضاف أنه سيسعى إلى إعادة الوضع السياسي وحل الأزمات والاحتقان القائم بين السلطتين، لافتاً إلى أن كثرة حل المجلس أحدثت فجوة بين الحكومة والشعب الأمر الذي يتطلب التعامل معها لرأب الصدع.

أداء ممتاز

من جانبه قال مرشح الدائرة الرابعة مبارك الخرينج، إذا تم الطعن على المجلس القادم وكان هناك جزء ثالث للإبطال، فإنه يستمر. وحول توقعاته المستقبلية قال «توقع الخير»، مشيراً إلى أن المجلس الأخير كان أداء ممتاز جداً وهناك الكثير من مشاريع القوانين التي تمت الموافقة عليها، وهي رسالة إلى جميع المواطنين تؤكد



صلال الحربي



أنور عبدالصمد



محمد الغنيمي



ناصر المطيري



سالم السعيد



يوسف الغنيمي



صالح عاشور وعبد الحميد دشتي وخليص الصالح في إدارة الانتخابات

القضايا سيكون لي فيها موقف، أهمها أنني أسعى إلى أن يأخذ القضاء الكويتي استقلالته، إضافة إلى تغيير الكثير من التشريعات التي

المجلس القادم... بدوره قال مرشح الدائرة الأولى محمد القحص، سوف أكون محل طموح الشعب الكويتي، وهناك الكثير من

لديه طاقات، فالكويت تستحق الأفضل، وسوف نسعى إلى الارتقاء بالوطن في "جميع المجالات خلال المرحلة القادمة من خلال المشاركة الجادة في

ان الحكومة الحالية حكومة فاشلة، وأصبحنا في مؤخرة الدول بسبب الإدارة الحالية. وقال «نريد رئيس حكومة

فيها أن المجلس السابق كان أهم مجلس وجاء من أجل الإنجاز. في سياق متصل، قال مرشح الرابعة فهد السماوي

# أمة 2013

الخرافي: الطعن في المجلس المقبل وارد وهو حق كل مواطن

## الخرينج: المجلس المبطل الثاني أهم المجالس النيابية وأداؤه كان ممتازاً



مبارك النجادة



روضان الروضان



فيصل الدويان



صالح عاشور

اختبار الإصلاح للوصول إلى قاعة عبدالله السالم، مشيراً إلى أن المجلس المبطل حقق العديد من الإنجازات وأقر التشريعات والقوانين. وأضاف: الشارع الكويتي أصبح الآن واعياً خاصة بعد تحصين مرسوم الصوت الواحد، لافتاً إلى أن الانتخابات الحالية تجرى في شهر كريم يكون فيه الإنسان مخلصاً أمام نفسه وأمام الله في إيصال المرشح القادر على النهوض بالكويت، متوقفاً تحقيق انتصار للشعب الكويتي على حد قوله.

الانتخابات. ولفت إلى أنه بعد حكم الدستورية سقطت المعارضة الشعبية ويجب أن تكون المعارضة سياسية خاصة مع وجود أسماء من المقاطعين السابقين. **فرصة ذهبية** بدوره، قال مرشح الدائرة الرابعة مبارك النجادة إن الشعب الكويتي يعيش مرحلة تحتاج المزيد من التشريعات والقوانين، فهو الآن أمام فرصة ذهبية متاحة للجميع في

الامر هو الفوضى الخلاقة، لافتاً إلى أن المجلس السابق أنجز تشريعات مقارنة بفصول تشريعية سابقة وليس ادوار انعقاد، مشدداً على أنه يجب أن نحكم إلى القانون والدستور والشعب هو من يقرر من خلال صناديق الاقتراع. وقال: إذا استمر مسلسل إبطال المجالس فسيتدهب الحكومة غير مأسوف عليها، ونحن مطمئنون للأداء الدستورية حيال سلامة الإجراءات وتنمى عدم وجود أي مثالب بمرسوم دعوة

سياسياً للبلد كما نجحوا في السابق. ولفت إلى أن الكويت تمر بظروف سياسية صعبة وظروف إقليمية صعبة جداً، مشيراً إلى أن هناك أيادي خارجية داعية للفوضى وهو ما يضع الشعب الكويتي أمام الامتحان الصعب. وأوضح أنه مع الإصلاحات الدستورية ولكن من خلال قاعة عبدالله السالم لا عن طريق المسيرات والتظاهرات الخارجة عن القانون بل يجب من خلال الدستور وخلاف هذا

لا يستحقون تبوؤ منصب رئيس قسم، فالبعض منهم تفرغ لتعيين المقرئين منهم من الأهل والقبيلة، مستغرباً عدم وجود دراسة واضحة بشأن إحالة القياديين إلى التقاعد. **مصدر السلطات** في سياق متصل، قال مرشح الدائرة الأولى صالح عاشور: ما أحلى العودة إلى الشعب الذي هو مصدر السلطات، ونحن نقف بان الناخبين سينجحون في الاختيار الذي يتطلب استقراراً

وتوقعاته للمجلس الجديد، قال المعيوف: أنت في الكويت توقع غير المتوقع، ولم يكن للمرشحين والناخبين أي ذنب، مشدداً على أن تكرار الإبطال أحدث نوعاً من الكآبة عند الناخبين، وهذا يجب أن نقف عنده ووقفه حازماً، وإذا لم تتعلم الحكومة من هذا الدرس فلن تتعلم أبداً. وعن الحكومة الحالية، قال المعيوف: كان تقييمنا للحكومة بأنها لم تكن حكومة إنجازات وليست على مستوى التطلعات، وبعض الوزراء

تتمه المنشور ص 5 عليها واختيار اللوزراء بعيداً عن المحاصصة. **مرحلة جديدة** في سياق متصل، قال مرشح الدائرة الثالثة عبدالله المعيوف: على رئيس مجلس الوزراء أن يعي في اختياره للوزراء مخرجات المجلس المقبل، التي ستكون أقوى من المجلس المبطل. وأكد أن الحكومة الحالية لم تكن على مستوى التطلعات والتطلعات ولم يكن الشعب الكويتي راضياً عنها بسبب انشغال بعض وزرائها في تعيين الأقارب وترسيخ المناقصات على المحسوبين عليهم.

وقال المعيوف: نحن في مرحلة جديدة، وأتمنى أن تكون الأخيرة من أفلام إبطال المجلس من خلال إجراءات خائفة مارستها الحكومة. وتابع المعيوف: يجب وضع حد لما يجري من تجريح للدستور وللديموقراطية، لذا من خلال إبطال مجلسين متتاليين، بأعداد يجب ألا ترتكب من حكومة ومن قبل مر 60 عاماً على ممارسته الديموقراطية. وحض المعيوف على ضرورة وضع النقاط على الحروف ووضع حلول لمثل هذه القضايا، مشيراً إلى أنه بعد انقسام حول مؤيد ومعارض للصوت الواحد ومراسيم الضرورة فإن المحكمة الدستورية حسمت الموضوع بتحسين الصوت الواحد، لذا شاهدنا في الساعات الأولى من اليوم الأول لفتح باب الاقتراع مشاركة من كتل سياسية إيماناً بضرورة احترام حكم المحكمة.

ودعا إلى أن يكون الاختلاف بعيداً عن التشنج والتطلع إلى ما ينفخ الكويت، فنحن أمام مرحلة تحتاج إلى المزيد من التشريعات. في سياق متصل، قال مرشح الدائرة الثانية وائل المطوع: انني أحمل على عاتقي هموم الشعب الكويتي، وخدمة أهل الكويت بعد عواصف سياسية عصفت بالكويت لم نجن منها إلا التراجع في المشاريع التنموية، إذ إن المرحلة المقبلة تحتاج منا وقفة جادة لأجل نهضة الكويت.



هاني ميرزا



محمد المطيري



محمد القصب



عبدلوهاب الأمير



باسل الجاسر

وأضاف: برنامجي الانتخابي فيه الكثير من التطلعات وفي مقدمتها المؤسسة التعليمية التي تحتاج إلى إصلاح جذري، لأن التعليم هو الركيزة الأساسية لخطة التنمية، الأمر الذي يتطلب تعاون السلطاتين، وهذا ميني على الناخب، وهو صاحب الرأي وصاحب الكلمة الآن. من ناحيته، قال مرشح الدائرة الخامسة مشعان المطيري: إن المحكمة الدستورية التي حسنت مرسوم الصوت الواحد جعلت المواطن الكويتي أكثر وعياً في اختيار من يصلح لخدمة الشعب، فالرسالة الآن بين أيديكم، فامنحوا من يستحق صوتكم، مؤكداً على أن المرحلة المقبلة تتطلب حكومة ذات نهج جديد، ووزراء قادرين على تحمل المسؤولية، مؤكداً أنه ترشح باسم الكويت وليس باسم القبيلة أو العائلة أو الطائفة.



عوض العنزي



فوزي الشلحي



فيصل العبد



سعود صاهود



بدر الهدية

استقرار وتعاون من جانبه، قال مرشح الدائرة الثالثة روضان الروضان إن الكويت تعيش عرساً ديموقراطياً، والمجالس السابقة الجمع اجتهاد فيها وأعطى ما عنده والناس هي من تقدر وتختار من تشعر أنه الأفضل. وأضاف: اننا ننشد في البقية ص 7



كاميرات الفضائيات على قدم وساق

**الشمس: نحتاج إلى وقفة خاصة لإصلاح الاعوجاج**

**الدويلة: لا توجد ثنواب إجرائية تبطل المجلس المقبل**

**الشمس: نحتاج إلى وقفة خاصة لإصلاح الاعوجاج**

**الشمس: نحتاج إلى وقفة خاصة لإصلاح الاعوجاج**

**الشمس: نحتاج إلى وقفة خاصة لإصلاح الاعوجاج**

**الشمس: نحتاج إلى وقفة خاصة لإصلاح الاعوجاج**

**الشمس: نحتاج إلى وقفة خاصة لإصلاح الاعوجاج**

**الشمس: نحتاج إلى وقفة خاصة لإصلاح الاعوجاج**

**الشمس: نحتاج إلى وقفة خاصة لإصلاح الاعوجاج**

**الشمس: نحتاج إلى وقفة خاصة لإصلاح الاعوجاج**

### الصالح والبغلي: إجراء الانتخابات في موعدها أنقذ البلاد من الفراغ السياسي

والدعوة للانتخابات حيث تردت اولاً ومن ثم أعلنت صدور مرسوم بتحديد الانتخابات في 26 يوليو وبعد ذلك تردت عندما قدم طلب التفسير من عبدالحميد دشني وبعد ذلك عقدت جلسة استثنائية وبرزت تأخير الانتخابات بالإجراءات الدستورية ومن ثم تم سحب الطلب من قبل مقدمه واعلنت لاحقاً ان الانتخابات في 27 يوليو، متسائلاً: ماذا لو لم يقم عبدالحميد دشني بسحب هذا الطلب؟ وأكد البغلي أن كل هذه الاحداث تؤكد ان الحكومة تقودها حالة تخبط لا مثيل لها في دولة المؤسسات والقانون.

والدستوري للانتخابات المحدد بالـ 60 يوماً ومادامت التزمتم فقد ابعدها هذا الالتزام عن اي تشكيك وشبهات ولكن كان عليها ان تحسم موقفها منذ البداية. وقال النائب المبطل هشام البغلي ان حالة اللغط التي شهدناها مؤخراً تدل على ان الحكومة لا تملك رؤية دستورية تستند اليها، مشيراً الى انها كادت توقعنا في ازمة دستورية لو ان عبدالحميد دشني لم يقم بسحب طلبه للتفسير من المحكمة الدستورية واستغرب من موقف الحكومة منذ البداية وعندما تم صدور الحكم بإبطال المجلس

قال النائب المبطل خليل الصالح ان تحديد يوم 27 يوليو المقبل موعداً نهائياً للانتخابات أنقذ البلاد من حالة الفراغ السياسي التي كنا في غنى عنها من البداية، لان حكم المحكمة الدستورية الصادر في 16 يونيو حدد 60 يوماً يتم خلالها التنفيذ وذكر الصالح في تصريح صحفي انه حال تأجيل الانتخابات سنكون بصدده ازمة دستورية في الحقيقة نظراً لعدم الالتزام بالحكم الدستوري المعني فضلاً عن خلق فوضى اعلامية سياسية متناقضة كما حصل في السابق، مشدداً على ضرورة التزام الحكومة بالموعد القانوني

قال النائب المبطل خليل الصالح ان تحديد يوم 27 يوليو المقبل موعداً نهائياً للانتخابات أنقذ البلاد من حالة الفراغ السياسي التي كنا في غنى عنها من البداية، لان حكم المحكمة الدستورية الصادر في 16 يونيو حدد 60 يوماً يتم خلالها التنفيذ وذكر الصالح في تصريح صحفي انه حال تأجيل الانتخابات سنكون بصدده ازمة دستورية في الحقيقة نظراً لعدم الالتزام بالحكم الدستوري المعني فضلاً عن خلق فوضى اعلامية سياسية متناقضة كما حصل في السابق، مشدداً على ضرورة التزام الحكومة بالموعد القانوني

### العيار: ديوان العيار سيكون مقر الحملتي الانتخابية



مشعل العيار

الي أن هذا الديوان لم يغلق اطلاقاً ولم يكن ديواناً مؤقتاً بل ديوان مفتوح بوجه اهالي المنطقة بشكل يومي. وقال ان حال وصوله الى المجلس سيطلب مع زملائه الاعضاء بأهم القضايا التي تهم المواطن والمرأة الكويتية وأن تكون مصلحة الكويت فوق كل اعتبار.

أكد مرشح الدائرة الرابعة مشعل العيار بأنه سيكون عند حسن ظن الجميع من ابناء الدائرة الرابعة وأهالي منطقة الجهراء خاصة ان مثل هذه الانتخابات ما هي الا تناقض شريف بين ابناء البلد الواحد. وأضاف أنه سيستقبل ابناء منطقته في مقره الانتخابي في ديوان العيار هذا الديوان الذي كان يواصل ولا يزال يواصل استقبال ابناء الجهراء بديوان الجميع، مؤكداً هذا الديوان سيكون استكمالاً لسيرة والدي وعمي وجدي وأشقائي طلال وحمد وعموم اهلي، مؤكداً أن نجاح هذا الديوان جاء نتيجة تكاتف وتعاون بمسيرة سابقة، مشيراً



الروضان: ننشد الاستقرار والتعاون بين السلطتين وتفعيل مواد الدستور

# عاشور: مطمئنون للآراء الدستورية تجاه سلامة إجراءات الانتخابات الحالية



م. عادل الخرافي



حمد الهرشاني



عبدالله الجعوف



د.عبدالحاميد دشتي

فيه، مؤكدا ان الكويت بلد دستوري وقانوني وحرية رأي، ولكن يجب أن يكون بعيدا عن التشنج أو التناول بعضنا على بعض، فالتحالف الوطني كان له رأي في مرسوم الصوت الواحد، وأكدنا مرارا أنه اختصاص أصيل لمجلس الأمة مطالبا الحكومة بعدم التمادي في الأخطاء.

## البيدان: المجلس المقبل سيستعيد شرعيته

## عبدالكريم الكندري: رشحت نفسي من منطلق المسؤولية

## القحص: سأسعى لإقرار قانون استقلالية القضاء

## سماوي: أصبحنا في مؤخرة الدول المتقدمة بسبب سوء الإدارة

## البحيري: تنفيذ رغبة الأمير بتحويل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً

وقال، الدستور أعطى حق التقاضي فاليوم الاجراءات الانتخابية سليمة، فان أبطال المجلس للمرة الثالثة فان ذلك يعد كلفة سياسية باهظة يدفع ثمنها الشعب الكويتي، الذي سيفقد الثقة في الحكومة والمجلس.

من جهته، قال مرشح الدائرة الثانية خليل الصالح: اتينا اليوم لتدشين وتأكيد مشاركتنا السابقة بمرسوم الصوت الواحد، خاصة بعد حكم المحكمة الدستورية واتضح الصورة القانونية والدستورية.

وأضاف، اننا نرى اجراءات الانتخابات الحالية سليمة، لا تشوبها شائبة، مشددا على ضرورة اختيار الكفاء ومن يضع مصلحة الكويت نصب عينيه.

وأكد الصالح على أن القوانين التي أقرت في المجلس السابق 143 قانوناً، استفاد منها جميع أبناء الشعب الكويتي، فالمجلس السابق كان مجلساً ديمقراطياً أنجز العديد من المشاريع والقوانين الخاصة بالتنمية.

وشدد الصالح على ضرورة التحلي بالوحدة الوطنية ونبذ الطائفية والقبلية والفئوية، مشيراً إلى أن الكويت بحاجة إلى حكومة لا تجزع من المساءلة السياسية.

### السور الحقيقي

بدوره، قال مرشح الدائرة الأولى النائب السابق فيصل الدويسان: «كل عام وأنتم بخير ولا نريد أن نقول كل عام والكويت في انتخابات، وإذا كان المجلس الماضي تعرض للابلات فربما أن يكون المجلس المقبل مغزاً للابلات، مشيراً إلى أن المجلس المقبل رقم 1»، أقرط في التعامل والرقابة على السلطة التنفيذية، بينما مجلس المبتطل «2» أقرط بالرقابة بالكامل وسلم رقبته وشاربه للسلطة التنفيذية.

وأكد أن الشعب الكويتي ليس متطرفاً وليس متساهلاً إلى البعد الحدود بل هو شعب متوازن ويريد أن يكون له مجلس متوازن أيضاً، مبيناً أنه إذا كان هناك شيء تفخره البقية ص 8

بالمناطق والكويت ليست بمنأى عنها. وأضاف، ان مرسوم الصوت الواحد أدى إلى تباين وجهات النظر وهذا لا خلاف لرئاسة المجلس القادم قائلاً ان المرحلة الحالية تقتضي التكاتف وحسن النوايا والعمل الجاد والصادق، خاصة في ظل الأخطار التي تحيط

الى جهد جماعي في ايجاد تشريع متوافق لا ينظر اليه برؤية شخصية، بل برؤية وطنية. وأعلن نيته للترشح

لله وما شاء فعل. وقال مرشح الدائرة الأولى عبدالله الرومي ان المادة 71 من الدستور ليست سلطة مطلقة تعطي الحق في اصدار

تتمه المنشور ص 6 المرحلة المقبلة الاستقرار والتعاون بين السلطتين وتفعيل المواد الدستورية بشكل صحيح، داعياً السلطة التشريعية أن تكون متفكة فيما بينها.

وعن إجراء الانتخابات في رمضان قال هذا ظرف تمر فيه الكويت ومواد الدستور هي التي فرضت على السلطة التقيد بهذا الوقت، ويجب أن يكون قانون الانتخاب من داخل البرلمان.

### مواجهة الفساد

وشدد مرشح الدائرة الأولى عبدالحاميد دشتي على ضرورة مواجهة قوى الفساد في المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن هناك استهدافاً للديموقراطية الكويتية.

وأوضح أنه أصبح لزاماً ضرورة إرجاء بعض المشاريع في عمر المجلس المقبل وأن يتم تبني تفعيل دور المجلس في النظر بصحة العضوية وكذلك استقلال القضاء ومخاصمة القضاء وقانون المحكمة الدستورية وقانون الوحدة الوطنية ومكافحة التمييز، لافتاً إلى أن هذه القوانين سيستقدم بها فور انعقاد المجلس المقبل.

والتنفيذ يريسون حالة عدم الاستقرار للكويت، وان يطال عمر الحكومة لتنفيذ مشاريعهم ومصالحهم، ولفت إلى أنه من حق أي مواطن أن يذهب بطعنه إلى المحكمة الدستورية.

وبين دشتي، أنه تقدم بطلب لتفسير الفقرة الرابعة من منطوق المحكمة الدستورية لضمان أن الحكومة تنفذ الاجراءات بشكل سليم وللناي بالانتخابات الحالية من الشوائب الدستورية والحد من ثقافة الطعون، وكل ذلك مدفوع من اطراف ودول تعمل على عدم الاستقرار السياسي في الكويت مؤكدا أن ابطال المجالس كوارث تاريخية هدفها اما غيباء او خبث من الحكومة، وذلك بسبب الانانية.

وأكد على أنه في حال وجود أخطاء في اجراء تلك الانتخابات فستكون كارثة حكومية، مشيراً إلى أن محاولات الابطال ستستمر إلا أن المجلس المقبل سيستمر بإذن الله، مشدداً على عزيمة أهل الكويت على المضي في المشاركة والممارسة الديمقراطية وللوقوف ضد التخريب المنظم، مشيراً إلى أنه كان من المفترض أن تكون الانتخابات في 2016 ولكن قدر

## سلمان الحمود: الكويت تفتخر بتجربتها الديمقراطية وبجميع مؤسساتها



وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود

وردا على سؤال حول إمكانية ظهور خلل قد يطبع بالانتخابات المقبلة، أكد الحمود على أن الحكومة كانت حريصة على تطبيق حكم المحكمة الدستورية، وكما جاء في منطوق الحكم من تاريخ صدوره في 16 يونيو الجاري، التزاماً بذلك وعندما حددت المحكمة جلسة

الانتخابات الكويتية التي دائما تكون شفافة، ونزيهة، مشيراً إلى مسؤولية وزارة الإعلام من خلال توفير كافة الأجزاء الإعلامية، وأن تمارس دورها الرئيسي في توعية المواطنين، وأهمية القيام بمسؤولياتهم في دعم العملية الانتخابية والمشاركة البناءة والإيجابية.



خلف السعد



تواف الحيني



شجاع الجمعي



نيف العلاي



سالم البيدان (أول مرشح)



عائش العازمي



مبارك القفيدي



محمد الصواغ



عبدالله العازمي



جاسم الجدي

## الدبوس: الحكومة بإجراءاتها ستقود إلى إبطال ثالث لمجلس الأمة

في غير ما تشتهي الحكومة وبشكل يتناقض مع إجراءاتها فما الذي ستفعله وهل ستترك المجلس للمرة الثالثة في رياح الإبطال؟ وفي كلتا الحالتين تكون قد قدمت إشارات متباينة ومواقف متناقضة في القضية نفسها، مطالبا الحكومة بمزيد من الوضوح والشفافية والموضوعية، ومذكراً بالموقف الذي أطلقه بعد إبطال المجلس السابق بأن على الحكومة أن تدرس إجراءاتها بشكل متأن وأن تستشير الخبراء الدستوريين والكتل السياسية قبل أن تفوض أكثر في مستنقع الأخطاء الإجرائية المتلاحقة والتي لن تؤدي بنا إلا إلى تعميق الأزمة السياسية التي تعاني منها منذ سنين.

لطلبوا تفسيرات لحكم أعلى محكمة قضائية في الكويت وهي المحكمة الدستورية، وكيف تتفاعل مع هذا الطلب للتفسير بإيقاف مرسوم سحب للانتخابات ومن ثم تعود بعدما سحب طلب التفسير لتجدد الدعوة، وتساءل عما ستفعله الحكومة الآن بعد أن قدم طلب تفسير جديد، هل ستوقف الانتخابات بانتظار التفسير أم أنها ستجاهله وبالتالي ما موقفها إذا ما كان التفسير يتناقض مع أحد إجراءاتها أو أن ما أصدرته من مراسيم لا يفسر على نحو متطابق ما ذهب إليه حكم المحكمة الدستورية؟ وماذا لو تأخر التفسير لما بعد الانتخابات وجاءت محصلته

وكنا نتمنى من المجلس المقبل ان يتبنى عدة قضايا من أهمها البطالة والاقتصاد الكويتي وتحسين الخدمات الصحية والارتقاء بتطوير التعليم وتوطيد الامن بمفهومه الواسع. وأضاف الرشيدى «انه يجب اعطاء كل مواطن حقه بصورة قانونية وسليمة ودعم ودراسة اي قانون قبل ان يعتمد او يطرح على مجلس الامة او من قبل مجلس الوزراء لمعرفة انعكاساته على المجتمع حتى لا تصدر قوانين ناقصة ومجحفة وتحتاج الى سنوات طويلة ليتم تعديلها».

وحسبهم الوطني تجاه القضايا العامة وتفرغوا للمشاهدة والإسراف في استخدام الأدوات الدستورية مما أعطى انطباعاً سيئاً عن المجلس في الوقت الذي كان هناك هروب حكومي من بعض الاستجابات المستحقة». وأكد فيصل الرشيدى كان يفترض في المجلس المبتطل ان يناقش كيفية تصرف الدولة في الفوائض المالية التي تعد بالمليارات، بينما لا نجد اي ارتقاء في الخدمات وهذا يعني ان الفوائض لم توجه للتوجيه السليم وهناك قصور في الخدمات الاساسية..

## صقر الرشيدى: ضرورة تكاتف السلطتين التشريعية والتنفيذية

### من أجل مصلحة الكويت

شدد مرشح الدائرة الرابعة المحامي فيصل صقر الرشيدى على أهمية المرحلة المقبلة وضرورة أن تتكاتف السلطتان التشريعية والتنفيذية من أجل الصالح العام، لافتاً إلى أن المواطن بدأ يشعر بالملل من حالة الصراع المستمرة بين مجلس الأمة من طرف والحكومة من طرف آخر مع عدم وجود خطط قابلة للتنفيذ من قبل الحكومة الأمر الذي زاد من حالة الامتعاض الشعبي منها أيضاً. وقال الرشيدى ان «المجالس السابقة لم توفق في معالجة مهمم المواطن وغالبية نوابه خرجوا عن دورهم النيابي

# أمة 2013

المعيوف: مخرجات المجلس المقبل ستكون قوية ومتجانسة

## حماد: على الحكومة عدم إصدار أي قرارات بالتعيين أو النذب خلال الانتخابات



طاهر الفيلاكري



نبيل الفضل



هاني شمس



د. خليل عبدالله

الشرقية، وأعرب عن ارتياحه لأن الاستمرار السياسي تحقق بتحصين الصوت الواحد، وعلينا أن نفكر في كيفية مواجهة تحديات المرحلة المقبلة، وعلى الحكومة والمجلس المقبل أن يكونا على مستوى المسؤولية لمواجهة التحديات، وأن يكون هناك تقييم أداء التنمية وتقييم ومحاسبة، وهو الأمر الذي افتقدناه في المجلس. وشدد على ضرورة محاسبة كل من يتأخر في تطبيق القوانين، وعلينا أن نمارس دورنا الرقابي والتشريعي وبالكامل..»

### صفحة جديدة

من جهته، تمنى مرشح الدائرة الثالثة سعود صاهود المطيري إطلاق سراح جميع المعتقلين وإنهاء قضاء الرأي، مؤكدا أن زمن تكيم الأفواه انتهى ولكن للأسف لدينا بعض الجهات غير قادرة على فهم هذا الأمر.

وطالب صاهود بفتح صفحة جديدة من أجل بناء كويت المستقبل، قائلا، لا يعقل أن نقول إننا في عرس ديموقراطي بينما أيناؤنا في السجون، متمنيا أن تترجم الجهات المسؤولة عفو صاحب السمو الذي قال إنه لا يحمل ضغينة على أي طرف على أرض الواقع.

واستنكر استبعاد الوافدين لجرد ارتكابهم مخالفات موروثة، مؤكدا أن هذا التعامل بعيد عن الإنسانية.

وتناول قضية البدون وقال: هذا الملف أرى ضرورة إغلاقه من خلال منح الجنسية للمستحقين دون ملاحظة أو تأخير، مستغربا التحجج بعدم وجود الأراضي الكافية لمعالجة القضية الإسكانية بينما نرى القسائم توزع بمساحات كبيرة لتربية المواشي، مبينا أن الحكومة غير جادة في معالجة هذه القضية.

وانتقد السياسية الانتخابية ابفية ص 9

من ناحيته، قال مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق سعدون حماد إنه تحول من الدائرة الثالثة إلى الخامسة لأن وضعه الانتخابي هناك أفضل، مشيرا إلى أنه أول من صرح بأن المجلس سيبتل لخطأ في الإجراءات، متمنيا أن تكون الإجراءات الحالية سليمة وأن تجري الانتخابات بدون أخطاء.

وطالب الحكومة بعدم إصدار أي قرارات انتخابية في هذه الفترة من خلال تعيين بعض الكوالم المساعدين، وقال أنه على مجلس الوزراء أن يوقف هذه القرارات الانتخابية التي تخدم بعض المرشحين. ورأى أنه أمر إيجابي عودة الكثير من المقاطعين للمشاركة في الانتخابات بعد أن حصلت المحكمة الدستورية مرسوم الصوت الواحد.

### استقرار سياسي

وبارك عضو المجلس المبطل ومرشح الدائرة الثالثة د. خليل عبدالله ايل للشعب الكويتي مناسبة الانتخابات، داعيا جميع المرشحين إلى المنافسة

إلى الآن. وحذر من أن انفجار شباب البدون قادم، وعلى الحكومة أن تعالج هذا الملف وأن تتحمل تبعات هذا الملف الذي ماطلت به على مدى 50 عاما.

### اقتصاد قوي

بدورها، أوضحت ربهام الجلوي مرشحة الدائرة الثالثة أنها ترشحت لإيمانها بأن المرحلة المقبلة تتطلب بناء اقتصاديا قويا من أجل تحسين معيشة المواطن، بالإضافة إلى أنها تريد أن تشجع جيل الشباب من القطاع الخاص على التواجد في مجلس الأمة للمشاركة في صناعة القرار.

وبينت أنه إذا جاء عدد لا يستهان به من الشباب في المجلس المقبل فإن الحكومة ستجبر على الأخذ بأفكار الشباب في خطتها التنموية. وذكرت أنها مطمئنة إلى سلامة إجراءات الانتخابات بناء على تطمينات الخبراء الدستورية، متمنية ألا يتم إبطال المجلس.

الحكومي العقيم، والفساد، والمستشري في الحكومة، وأشار إلى أن قضية «الكويتيين البدون» تتحملها أيضا الحكومة التي تركت هذه الفئة تعاني من الظلم والإجحاف، مشيرا إلى أن الكثير من هؤلاء كانوا يعيشون في بادية الكويت ولكن لضعف إجراءات الحكومة في احصائهم تسبب في بقائهم دون جنسية.

وطالب برحيل الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية لأنه تسبب بتفريخ المشاكل وتشعبها، مؤكدا أن الحكومة والجهاز المركزي يستحقان الإحالة إلى القضاء على خلفية الجوازات المزورة التي كانت توضع اعلاناتها أمام بوابة الجهاز المركزي ويسمح ببيعها علنا، وكذلك قضية القيود الأمنية وتعميمها على أسر بأكملها بدون وجه حق، معتبرا أن الحكومة تتعامل بمزاجية مع قانون الجنسية، فلا يعقل أن يمنح وزير الداخلية الجنسية لبعض الحالات دون أن يكون لها ملف أصلا، بينما ملف الشهداء البدون لم يعالج

إلى الأطفال والشيوخ والنساء وقطع الأشجار. وأشار إلى أن وزارة الأوقاف مسؤولة بشكل كبير في هذا الجانب لأنها تسمح لجماعات بعينها بالسيطرة على المساجد، مذكرا بأنه في السابق كانت المساجد السننية تجمع المصلين الشيعة أيضا ولكن الآن اختلف الوضع، محملا وزير الداخلية أيضا بضرورة تطبيق القانون على الجميع بمسطرة واحدة.

من جهته، أوضح مرشح الدائرة الرابعة ناصر النبهان المبطل، قال الدويسان أنه حتى وإن كانت هناك أخطاء فيجب ألا يبطل المجلس حتى يستقر البلد، مشيرا إلى أن الحكومة كان يجب أن تحاسب على إبطالها للمجلس الأول. وأشار إلى أن المتطرفين أيا كان اتجاههم ليسوا متدينين لأن الاسلام دين السماحة، وأي متطرف يأكل الأكباد ليس متدينا، فالتاريخ النبوي لا يعرف التطرف، وكم واجه النبي ﷺ بسماحته من أساواه إليه، ولم يكن يسمح بالاساءة

وغير عن أسفه لأن بعض النواب لم يعطوا الفرصة للاستجابات في المجلس المبطل قائلا، «ناس غير مؤتمنين على ارادة الأمة»، فكيف يتحقق العدل إذا لم يتم السماح بالاستماع إلى اجابات الوزير، ومعرفة حقيقة التعامل مع الكيان الصهيوني، مبينا أن شعبا تنادى في شهر رمضان لبناء سور الكويت يستحق أن يكون له مجلس فيه نواب حقيقيون وليس هؤلاء.

وبسؤاله عما إذا كان يتخوف من ابطال المجلس المبطل، قال الدويسان أنه حتى وإن كانت هناك أخطاء فيجب ألا يبطل المجلس حتى يستقر البلد، مشيرا إلى أن الحكومة كان يجب أن تحاسب على إبطالها للمجلس الأول.

وأشار إلى أن المتطرفين أيا كان اتجاههم ليسوا متدينين لأن الاسلام دين السماحة، وأي متطرف يأكل الأكباد ليس متدينا، فالتاريخ النبوي لا يعرف التطرف، وكم واجه النبي ﷺ بسماحته من أساواه إليه، ولم يكن يسمح بالاساءة

### العلاطي: أرفض الخروج إلى الشارع في المسيرات

### المطوع: أحمل على عاتقي هموم الشعب الكويتي

### الجرى: شاركنا لوضع الكويت الحقيقية

### الفقيدي: ضرورة تطبيق القوانين بحذافيرها

### جدعان: حكم الدستورية جعل المواطن أكثر وعياً

تتمه المنشور ص 7 به الكويت أمام العالم فهو وجود مجلس الأمة وليس مستغربا وجود الحكومة، مستغربا أن يتعرض هذا المجلس للإبطل مرتين دون أن يكون هناك أي طرف حكومي يتحمل المسؤولية.

وشدد على أنه من المفترض أن يتقدم كل من رئيس الوزراء ووزير الداخلية باستقالتيهما أمام صاحب السمو الأمير بعد أن تسببا بإبطال المجلس، ولكن الحكومة لا تحترم الديموقراطية أصلا، مؤكدا أن هذه الحكومة ستتسبب بفشل التنمية وقد أخفقت في إنجاز المشاريع الكبرى مثل ستاد جابر وغيره.

ورأى أن القادم من الأيام مفصلي في تاريخ الكويت، فاما أن تكون هناك ديموقراطية حقيقية واما لا، والمجلس القادم يجب ألا يكون مفرط ولا مفرط، ويجب أن يكون مجلسا حقيقيا يعكس ارادة الشعب، مشيرا إلى أن هناك من يبدع للشعب بأن المجلس الماضي مجلس إنجاز بناء على القوانين ذات الصيغة المالية التي تم إقرارها وهم يعلمون أن هذه القوانين سترد.

وتمنى على أهل الكويت أن ينتبهوا إلى أن العام القادم مليء بالمخاطر والفتن، ويجب أن تكون الديموقراطية هي السور الحقيقي الذي يبني لحماية الكويت، وذلك عبر اختيار مجلس ذي ارادة يعلم الحكومة كيف يكون الإنجاز والا فسان الكويت ستكون في خطر، مطالبا الحكومة أن تكون جريئة وان تقدم استقالتها وتسمح بالدماء الجيدة والا فاننا لا طينا ولا غدا بشر.

وأكد أنه لا يرغب في التعاون مع هكذا حكومة التي لا تتعسر بالحرج من ابطال مجلسين تشريعيين رغم أن هذا الأمر فيه من اضاءة وقت الشعب والتشكيك في نتائج الديموقراطية والتسبب بفضيحة للكويت أمام الدول، معتبرا أنها جريمة كبرى تسببت بها الحكومة.



محمد المسيلم



علي الشمالي



نايف الفضلي



مشعان المطيري



وائل المطوع



مبارك الطراد



أحمد الحماد



عبدالكريم الشريفي



خالد العنزري



ناصر النبهان

## جمعية الخريجين: حكم «الدستورية» لم يحسم الجدل الوطني حول الأزمة السياسية في البلاد

وقواه السياسية في اتخاذ هذا الموقف أو ذلك، لآيد من الالتفات إلى الصورة الأكبر وعدم نسيان الصراع المستمر حول بقاء النظام الدستوري وتطويره، بدلا من الأجهاز عليه وتدميره. كما أننا أمام تحديات كبيرة تكمن في التحول الكبير الذي طال قطاع الشباب وافتتاح هذه الشريحة على البدائل المتاحة في العالم ومناظر الانظمة السلطوية وهي تسقط تحت تأثير المطالب الشعبية، وهذه التحولات في حاجة إلى من يدرسها ويهتم بها ويتفهمها، لا أن تقع من طرف وتحاول أطراف أخرى استغلالها في الاصطفاف السياسي فقط. إن مجتمعنا الذي كان ولا يزال في مقدمة المجتمعات الحية التي تصبو دوما إلى مستقبل أفضل ونظام حكم أكثر انفتاحا على الحريات لا يمكن أن يقبل وجوده في المؤخرة حيث يزداد انغلاقا بينما تتبرعم الحريات في مجتمعات أخرى. اننا نتطلع إلى نظام أكثر شفافية وحريات ومؤسسات، نظام تتسع فيه الديموقراطية إلى مفهوم أوسع من مجرد انتخابات مجلسي الأمة والبلدي. نظام يستوعب أهمية حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل السلمية وحق الاحتجاج والاعتراض وحرية المجتمع المدني بعيدا عن القوانين المقيدة لما يكفله الدستور من حريات. نظام ليس للفساد والفسدين مكان فيه، وهذا أقل ما نستحق وما نتنظر أجيالنا القادمة.

لذلك الصراع. وازدادت: لقد مضت الفترة الدستورية في محاولات تجاوز الدستور سواء باستخدام الاغلبية النيابية لتدمير قوانين مخالفة له أو بتزوير الانتخابات وحل المجلس مرتين بشكل غير دستوري، وتغيير الدوائر الانتخابية بغية تهئية الظروف لتفقيح الدستور وصولا إلى فرض الأمر الواقع في انتخابات المجلس الوطني الجديد لمجلس الأمة، ثم عودة أخرى لاستخدام الاغلبية النيابية لتدمير قوانين مخالفة للدستور ولو باستخدام المال السياسي. وتابع: لذا فإن الأزمة الحقيقية هي أزمة الاقرار بالدولة الدستورية الديموقراطية وتطوير وتنظيم الحياة السياسية، وهو ما لم يحدث حتى الآن للأسف الشديد، فما ان نخرج من أزمة الا ونجد انفسنا في أتون أزمة أخرى نترجم على وضعنا أثناء الأزمة السابقة لها. فتغيير الدوائر الانتخابية وتعديل آلية التصويت ليسا سوى فصل من فصول الصراع السياسي لتأمين الاغلبية البرلمانية للحكومة، وهي وسائل سياسية تستخدم في كثير من ديموقراطيات العالم لكن في إطار أصول اللعبة الديموقراطية وليس بتعدي سلطة على أخرى.

وقالت الجمعية في بيانها: ونحن في جمعية الخريجين نرى ان اختصار الأزمة الوطنية في دستورية مرسوم الصوت الواحد من عمه هو ايضا اختصار محل، فالأزمة الحقيقية بدأت بعد اقرار الدستور عام 1962 عندما انقسم المجتمع الكويتي بين من يرى في الدستور بداية لمرحلة جديدة تؤشر إلى المستقبل وبداية للدولة الحديثة، ومن رأى فيه خطأ تاريخيا حتمته الظروف الاقليمية والداخلية وعلى المجتمع التخلص منه في أقرب وقت.

وقالت الجمعية في بيانها: ونحن في جمعية الخريجين نرى ان اختصار الأزمة الوطنية في دستورية مرسوم الصوت الواحد من عمه هو ايضا اختصار محل، فالأزمة الحقيقية بدأت بعد اقرار الدستور عام 1962 عندما انقسم المجتمع الكويتي بين من يرى في الدستور بداية لمرحلة جديدة تؤشر إلى المستقبل وبداية للدولة الحديثة، ومن رأى فيه خطأ تاريخيا حتمته الظروف الاقليمية والداخلية وعلى المجتمع التخلص منه في أقرب وقت.

وأشارت الجمعية في بيانها: ونحن في جمعية الخريجين نرى ان اختصار الأزمة الوطنية في دستورية مرسوم الصوت الواحد من عمه هو ايضا اختصار محل، فالأزمة الحقيقية بدأت بعد اقرار الدستور عام 1962 عندما انقسم المجتمع الكويتي بين من يرى في الدستور بداية لمرحلة جديدة تؤشر إلى المستقبل وبداية للدولة الحديثة، ومن رأى فيه خطأ تاريخيا حتمته الظروف الاقليمية والداخلية وعلى المجتمع التخلص منه في أقرب وقت.

«درء المفسدة مقدم على جلب المنفعة». واذف ان المنظمات الحقوقية والمهتمين بشأن الحريات وبرلماننا العالم يصنفون الديموقراطية الكويتية وبرلمانها تصنيفا متقدما في مجال الديموقراطية والحريات، وان القوانين والقرارات التي تصدر عنها ذات شأن وصدقية، لذا فإن علينا واجبا يحتم ملء جانب من الفراغ في ظل غياب قوى المعارضة التي تحتفظ بأجتهاؤها وقناعتها بعدم جدوى المشاركة لأسباب اعلنتها في ندواتها وتجمعاتها، ليس امامنا إلا احترامها، غير اننا نرى ان بيت الشعب الذي تصدر عنه تشريعات وقوانين الدولة التي ينفذها المواطن يجب ان تساهم فيها آراء رصينة، والا تترك لغير المؤهلين، فليس من المعقول ان نلتزم بتنفيذ قوانين - جبرا عنا - تصدر عن مؤسسة لم يشارك فيها اصحاب الضمائر الحية وينفرد بها من هم غير جديرين بالثقة ولا يستحقون تمثيل الأمة. واختمت الكندري تصريحه قائلا: هذه الأمور وغيرها من الاسباب التي سنكشفها خلال حملتنا الانتخابية التي اخترنا لها شعار «رؤية وإنجاز» هي التي دفعنا إلى تقرير امر حوض الانتخابات، ولما لسنا من قبول وحث ودعم اهالي الدائرة، ودعوا لله ان يكون اجتهادنا في محله.

## عيسى الكندري: الأحكام القضائية عنوان الحقيقة وملزمة للجميع

دشن مرشح الدائرة الاولى عيسى الكندري حملته الانتخابية بتصريح صحافي قال فيه: انني تقدمت اليوم (امس) بطلب الترشيح للانتخابات مجلس الأمة المقبل، بعد ان حسمت المحكمة الدستورية حكمها بصحة مرسوم الصوت الواحد. واذف: لقد كنت من المقاطعين لانتخابات الصوت الواحد ترشيحا وانتخابا، إلى ان يقول القضاء كلمته، وعندما فصلت المحكمة امر هذا المرسوم لم يعد امامنا من عذر في مقاطعة الانتخابات، اذا كنا نؤمن بالدستور وقوانين الدولة التي تؤكد ان الاحكام القضائية هي عنوان للحقيقة والصحة وأنها موجهة للجميع والجميع ملتزم بتنفيذها حتى لو كنا مختلفين معها. وقال الكندري ان بيت الشعب يجب ألا يترك لبعض المهرجين الذين يجيدون فن المسرحيات الهزلية من النواب الذين قدموا استعراضا بهلوانيا سخيفا في التعاطي مع بعض القضايا ومنها الاستجابات لإيهاهم الشعب الكويتي بجديتهم في التصدي للقضايا الجوهرية، مضيفا ان الظروف المحلية والاقليمية التي تمر بها الكويت والمنطقة تحتم على الاصلاحيين المشاركة في الانتخابات المقبلة وعدم ترك المؤسسة التشريعية للعبث استنادا للقاعدة الشرعية

دشتي: هناك استهداف للديموقراطية الكويتية وعلينا مواجهة قوى الفساد

## الدويسان: الحكومة أخفقت في تحقيق التنمية وإنجاز المشاريع الكبرى



خليل الصالح

المجلس المقبل مجلس تنمية وتعاون وإنجاز يحقق تطلعات الشعب الكويتي. وبين الدولية أننا امام صيف لاهب وحملة انتخابية ستكون حامية بعد نزول القوى التي كانت قاطعت الانتخابات الماضية، لافتا الى ان من استمروا في المقاطعة بعضهم أيضا كان منصفا بأنه لم يدع الشعب الى المقاطعة.

ورأى ان المجلس المقبل عليه مهمة كبيرة جدا تتطلب تقويم اخطاء المجالس السابقة والتجربة البرلمانية بشكل عام، مبررا عن تطلعه لمجلس وطني واع ولديه روح البناء وليس الهدم لان الكويت عانت من تسلط روح العرقلة والهدم وغياب روح التعاون التي لا خيار عنها من اجل البناء. وشدد على انه بدون تعاون فلن تبني الكويت، ويجب ان يتعاون الشعب والتيارات السياسية والنظام، محذرا من مغبة الانجرار نحو التنازيم في ظل الظروف الراهنة المتوترة اقليميا.

وأعرب عن تفاؤله في عدم وجود شوائب تؤدي الى بطلان العملية الانتخابية، لا سيما بعد ان سحب عضو المجلس النائب عبدالحميد دشتي طلب التفسير الذي تقدم به الى المحكمة الدستورية.

من ناحيته، قال عضو المجلس النائب ناصر المري «اننا في الانتخابات السابقة انتصرنا لوطننا ووعدنا أهل الكويت وانجزنا معظم الوعود، وكنا سننجز ما تبقى لو استمر المجلس»، مشددا على «اننا قتلنا الطائفة والفتوية ولم نسمح لأحد بان يمزق هذا الوطن».

وشدد على ان المطلوب من الجميع في هذه الانتخابات ان يقفوا مع انفسهم والسؤال هل الوطن يستحق الانتخاب على أساس فتوي او طائفي او حزب؟ مخاطبا أهل الكويت بأن يحاولوا ان ينتخبوا مرة واحدة من اجل الكويت وليس على أساس حزبي او قبلي او طائفي.

وبين ان اعضاء المجلس البقية ص 10



خالد الشطي

متقابلتين والسعي الحكومي إلى عدم التعاون. وبين أنه لا بد ان تكون الكويت مركزا ماليا، متمنيا التوفيق للجميع والمشاركة الفاعلة في الممارسة الديموقراطية من اجل الكويت.

الصوت أمانة

من جهته، قال مرشح الدائرة الخامسة هاني شمس ان صوت الناخب أمانة والكويت بحاجة إلى وقفة جادة للإصلاح خاصة بعد تحصين مرسوم الصوت الواحد، وتمكين المجلس المقبل من ان يحقق العديد من الانجازات كان أبرزها الاستقرار السياسي.

وتابع شمس: كانت لنا وقفة جادة في اقرار القوانين والمشروعات مثل المشروعات الصغيرة وصندوق دعم الأسرة وإنشاء هيئة القوى العاملة. وتمنى مرشح الدائرة الرابعة ناصر الدولية ان يكون

اتفاقية دولية ظلت لسنوات طويلة حيصة الأدرج من اجل رفع الحرج عن الكويت. وشدد على ضرورة ان تكون هناك رؤية استراتيجية لتطوير الكويت، واستغلال الفوائض المالية في تأمين مستقبل الكويت، مبينا ان المخططين الحاليين لا ينظرون إلا تحت اقدامهم.

وعن التعامل مع الحكومة الحالية، قال الفيلاوي ان استمرار الوزراء غير المتعاونين فلن نتعاون معهم، أما الوزراء الجيدين فسندعمهم يد التعاون، مؤكدا ان التعامل لن يكون بناء على الأشخاص وإنما على الأداء.

من ناحيته، قال مرشح الدائرة الخامسة عبدالله البحيري ان الكويتيين حرصوا على احترام الجميع، ولذلك نريد مجلسا وحكومة يكونان على قدر المسؤولية، ولا بد من تقويم الاعوجاج الحكومي، مستغربا ابطال البرلمان الكويتي مرتين



ناصر الدويسان

على وجود حكومة فيها وزراء أكفاء. وأكد ان المشاركة والاستجابة إلى دعوة صاحب السمو واجب وطني لا ينبغي التخلي عنه.

تطوير التعليم

من ناحيته، قال مرشح الدائرة الخامسة طاهر الفيلاوي انه رأى من خلال مشاركته في المجلس المبدل ضعف الاستثمار الحقيقي وهو الاستثمار في الأجيال القادمة، مؤكدا انه لا يجوز ان نبني سفينة دون ان نجهز لها رباناً، وذلك من خلال تطوير المنظومة التعليمية وتعزيز الروح الوطنية حتى تسير السفينة إلى بر الأمان.

وبين الفيلاوي انه يتشرف بإنجازات المجلس المبدل خلال فترة بسيطة لم تنجزها مجالس سابقة في فصول تشريعية كاملة، مؤكدا ان نواب المجلس المبدل شمروا عن سواعدهم وأقروا 100

الحلول لهمومهم.

وأكد ان المشاركة والاستجابة إلى دعوة صاحب السمو واجب وطني لا ينبغي التخلي عنه.

تطوير التعليم

من ناحيته، قال مرشح الدائرة الخامسة طاهر الفيلاوي انه رأى من خلال مشاركته في المجلس المبدل ضعف الاستثمار الحقيقي وهو الاستثمار في الأجيال القادمة، مؤكدا انه لا يجوز ان نبني سفينة دون ان نجهز لها رباناً، وذلك من خلال تطوير المنظومة التعليمية وتعزيز الروح الوطنية حتى تسير السفينة إلى بر الأمان.

وبين الفيلاوي انه يتشرف بإنجازات المجلس المبدل خلال فترة بسيطة لم تنجزها مجالس سابقة في فصول تشريعية كاملة، مؤكدا ان نواب المجلس المبدل شمروا عن سواعدهم وأقروا 100



ناصر المري

إلى مركز مالي واقتصادي بناء على الرغبة الاميرية السامية.

وأشار إلى ان القضية الإسكانية ستكون محورا رئيسيا له في حال وصوله إلى قاعة عبدالله السالم فضلا عن دعم الشباب والاهتمام بقضاياهم وإقرار التشريعات الخاصة بدعم الشباب واستثمار الكفاءات.

من جهته، قال عبدالكريم الشرفي مرشح الدائرة الرابعة علينا جميعا ان نشترك في العرس الديموقراطي فالشعب الكويتي منفتح سياسيا، مشيرا إلى ان برنامجه الانتخابي سيركز على رعاية الشباب والاهتمام بهم.

من جانبه، قال مرشح الدائرة الخامسة فيصل الكندري اننا سنعمل بكل أمانة وصدق لإنجاز المشاريع وإقرار القوانين والتشريعات المعطلة وسنطالب بوضع قوانين تحت

تتمه المنشور ص 8 التي تتبعها وزارة الاعلام من منح التراخيص لفتح القنوات الإعلامية والصحف، لافتا إلى انه نجح مؤخرا في الحصول على ترخيص قناة قضائية بعد ان لجأ إلى القضاء. وبين انه أمر غير مقبول ان الحديث عن الوحدة الوطنية، بينما ترى تقسيم المواطنين إلى فئات ومواطن درجة أولى ومواطن درجة ثانية، مطالبا الحكومة بالتعامل بمسطرة واحدة مع الجميع حتى تعزز الوحدة الوطنية فعلا.

ورأى ان الحديث عن وزارات السيادة أمر مخالف للدستور ومخالف للعلاقة الاجتماعية، وأن الأوان للحديث عن رئيس وزراء شعبي، وكسر الاحتكار الحاصل في هذا الجانب، إذا كنا نريد تطبيق العدالة والمساواة الحقيقية على ارض الواقع. وحذر من انتشار الرخوة بشكل كبير، قائلا، اليوم نحن كتشار غصبا علينا ندفع الرشوة والإسقيمت تأخير مشاريعنا ونخسر خسائر مضاعفة ولم نر مسؤولا يحاسب.

وانتقل إلى الحديث عن ملف القضاء، مؤكدا ان القضاء ليسوا ملائكة ويجب ان تكون هناك جهة رقابية مستقلة يلجا لها المتضرر من أي غبن، متمنيا أن تعود الكويت أفضل مما كانت والخير للجميع، موضحا انه اختار الدائرة الثالثة لأنها كويت مصفرة تضم كل شرائح المجتمع.

هجوم الشارع

من جانبه، قال د. خالد العنزي مرشح الدائرة الرابعة انه بعد تحصين الصوت الواحد كان لزاما خوض الانتخابات وعلى الشعب الكويتي ان يشارك في العرس الديموقراطي لتفعيل المسيرة الديموقراطية.

وعن برنامجه الانتخابي أشار إلى انه يتضمن هموم الشارع الكويتي وفي مقدمتها نيل الطائفية والحفاظ على الوحدة الوطنية بالإضافة إلى قضايا التعليم والسعي نحو إقرار القوانين والتشريعات الرامية إلى تحويل الكويت



الإعلاميون يشهدون تسجيل المرشحين في اليوم الأول

أبدى أسفه لعدم النظر في الطعن الذي قدمه للمحكمة الدستورية

## الملا يعلن عن استمراره في تقديم الطعن وتواصل المعركة في محراب القضاء

أكد أن الحكم من الناحية القانونية منعدم، لافتا إلى ان الصفحة 16 من الحكم تمثل لب الحكم نفسه وتبين كيف استطاعت المحكمة ان تقوم باصدار قراراتين متناقضين في وقت واحد وذلك من خلال اغفالها لشرط مهم في المادة 71 وهي كلمة «ان حدث»، خاصة ان القضية تناقض مستقبل نظام دستوري.

واكد الاحمد ان تقليص عدد الأصوات يغتصب حق الامه، مشيرا إلى ان اندام الحكم يرجع إلى مخالفة المادة الثانية من مواد انشاء المحكمة هذا بالإضافة إلى انها أصدرت الحكمين وهي عضوية مستشارين مختلفين وهذا ما يؤكد انه حكم منعدم.

الأن المحكمة سارت خطوة مهمة للامام ببسط رقابتها بشكل واضح حيث قررت ان احد المرسومين سليم «الصوت الواحد» والأخر غير سليم. وشدد على ضرورة استقرار القضاء وأحكامه التي ترتبط بفكرة الأمن القانوني، مشيرا إلى أن حياة الناس والحياة بشكل عام وكذلك القوانين تحتاج لسلوك متغير ولا يمكننا ان نستدل على قاعدة واحدة غير متغيرة وتطور الأحكام والاستقرار أيضا. من جانبه أشار المحامي عبدالله الاحمد إلى وجود عدة ملاحظات قانونية ونسبوية على الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية، حاصرا تلك الملاحظات بلحظة النطق بالحكم وطريقة اصداره والاعلان عنه.

لا يعمل به الا في عدد قليل من الدول التي تعيش ديموقراطيات ناشئة. وبدوره قال الخبير الدستوري د.محمد الفيلي ان الديموقراطية لا تتقدم الا من خلال تجارب والوقوف أمام هذه التجارب وتحليلها، لافتا إلى ان حكم المحكمة الدستورية تضمن حكيم الأول هو وطن انتخابي وحكم آخر في قضايا دستورية. وأضاف المحكمة هنا تقريبا أنها فكرة الدعوة المباشرة واعتبرت ان الدفع بعدم الدستورية أمامها عندما تمارس اختصاصها يجعلها تنظر هذا الدفع في نفس الاجراء. وأشار الفيلي إلى ان حكم الدستورية الأخير التي بوضع مختلف لأنه أتى ومجلس الامه غير موجود، مشيرا

لكل من يشارك في هذه الانتخابات. وقال ان الحكومة لن تدع المجلس المقبل يستمر وليس لدى استعداد ان اشارك بلعبه سيلعنني التاريخ فيها، مؤكدا أنه سيكون في الخارج أقوى منه في داخل اللعبة. وأضاف ان الغريب في هذا الحكم هو التعامل مع المرسومين بطريقتين مختلفتين تثيران الدهشة والذهول حيث تم في المرسوم الأول الأخذ بأسباب الحكومة وتم ابطاله، مضيفا ولكن عندما ذهبوا للمرسوم الآخر تمت مناقشته بشكل سطحي وتم الأخذ بافتراضات الحكومة الكاذبة وحكموا لها. وأشار الملا إلى ان الصوت الواحد ساهم في تمزيق المجتمع، مبينا أن هذا النظام



صالح الملا ود. محمد الفيلي وعبدالله الاحمد

ولن يتوقف عن هذا الأمر، معتبرا ان الشعب كان دائما مشاركا في اللعبة السياسية فقط ولا يضع قواعد لهذه اللعبة.

وقال ان هذا الأمر مرفوض وغير مقبول ويجب ألا يستمر، مؤكدا احترامه

كتب: عبدالله البالول أبدى النائب السابق صالح الملا أسفه لعدم النظر في الطعن الذي قدمه للمحكمة الدستورية ونظرها طعن آخر غير ما تقدم به، معتبرا الحكم الذي أصدرته يغلب عليه الطابع السياسي فقط. وأشار في ندوة «قراءة في حكم المحكمة الدستورية» التي عقدت مساء أول من أمس في ديوان الملا انه لم يلجأ للقضاء لتحديد قناعاته وأنه لم يربط مشاركته في الانتخابات من عدمها بقرار المحكمة، مرجعا السبب في عدم توجهه للقضاء إلى عدم وجود طريق آخر أمامه للاعتراض على المرسوم سوى هذا الباب.

وأعلن عن استمراره في تقديم الطعن واستمرار المعركة في محراب القضاء

